دور صندوق النقد الدولي ضمن مشاورات المادة الرابعة في تحقيق استقرار الاقتصاد الجزائري

أ. منصوري سعدان، جامعة فرحات عباس سطيف 1

الملخص

عانت الجزائر من وضعية اقتصادية ومالية صعبة منذ مطلع الثمانينات من القرن الماضي نتيجة انهيار أسعار النفط واعتمادها عليه كمورد وحيد لإيرادات الدولة مما دفعها الى التوجه نحو المؤسسات المالية الدولية، ووقعت حزمة من الاتفاقيات بهدف معالجة الاختلالات الاقتصادية الكلية، التي ساعدت على انتعاش الاقتصاد الجزائري وتحسنت مؤشراته الكلية وقد تزامن ذلك مع البحبوحة المالية وارتفاع احتياطي الصرف مع بداية الألفية الثالثة نتيجة الارتفاع المحسوس لأسعار النفط.

ومع صدمة أسعار النفط الثانية بداية من شهر جوان 2014 وانخفاض ملموس في عجز المالية العامة والحسابات الخارجية والسيولة المصرفية تواصل السعي مع صندوق النقد الدولي وفق مشاورات المادة الرابعة لإعادة تشكيل نموذج النمو الجزائري المتمثل في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة.

الكلمات المفتاحية: صندوق النقد الدولي – التوازن الاقتصادي – الاستقرار المالي

Résumé

L'Algérie a subi une situation économique et financière difficile durant le début des années quatre-vingt à cause de l'effondrement des prix du pétrole qui constitue l'unique source des recettes de l'Etat.

Cette situation a amené l'Algérie à s'orienter vers les institutions financières internationales, et à signer les accords dans le but de réformer les structures de l'économie algérienne. Ces réformes ont engendré une revitalisation de l'économie et une amélioration des indices macroéconomiques soutenus par l'aisance financière qu'a connue l'Algérie au début du troisième millénaire

Pour la deuxième fois les prix du pétrole avaient connu une baisse drastique au début de l'année 2014 et le déficit budgétaire c'est accentué

ce qui a obligé les autorités algériennes au recours au (FMI) dans le cadre des consultations de l'article 4 pour reconfigurer un modèle économique de croissance dans l'espoir de réaliser la stabilité macroéconomique et une croissance durable.

Mots clés : Fond monétaire international, équilibre financier, stabilité financière.

المقدمة

إن علاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي الذي يضم في عضويته 189 دولة ومن بينها الجزائر التي لها علاقات قديمة ترجع إلى غداة الاستقلال و بالضبط في 26 ديسمبر 1963، و هي تندرج في إطار مهام الصندوق ومواكبته للتحولات التي تعرفها الجزائر و خاصة عند الظروف الحرجة المتميزة بانخفاض إيرادات الدولة واحتياطات الصرف نتيجة لانخفاض أسعار النفط.

فمنذ بداية جوان 2014 و بعد تدهور احتياطات من العملة الخارجية و تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية لم تسحب الجزائر من " خط السيولة و الائتمان الاقتصادي " مع صندوق النقد الدولي وهذا يعني أن الجزائر استطاعت أن تتجاوز تداعيات هذه الأزمة بالاعتماد على وسائلها الذاتية و الأخذ بمشاورات المادة الرابعة مع صندوق التي تتضمن الالتقاء مع خبراء الصندوق والتشاور مع مسؤولي البلد المعني لتحديد اختلالات الهيكلية واقتراح نموذج نمو اقتصادي للجزائر، غايته الاساسية الاستقرار الاقتصادي الكلي والعمل على تحقيق نمو أكثر استدامة .

اشكالية وفرضيات البحث

وضمن هذا السياق يأتي هذا المقال لدراسة الإشكالية التالية:

ما هو دور رقابة صندوق النقد الدولي في اطار مشاورات المادة الرابعة في معالجة الاختلالات الاقتصادي الجزائري الناجمة عن انخفاض أسعار النفط.

ومن خلال هذه الإشكالية الأساسية نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي التسهيلات الائتمانية التي يقدمها صندوق النقد الدولي؟
- ما هي الإصلاحات التي يمليها صندوق النقد الدولي وما أهمية مشاورات المادة الرابعة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- وبناءً على هذه التساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية:

- امكانية تعافي الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على التسهيلات الائتمانية التي يقدمها صندوق النقد الدولي
- تؤدي مشاورات المادة الرابعة الى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال ابراز دور صندوق النقد الدولي ومشاورات المادة الرابعة في الكشف عن أسباب الاختلالات وتقديم الوصفات المناسبة في تحقيق التوازن الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية الى تحقيق جملة من الاهداف من اهمها ما يلي:

- ابراز أهمية منافع اللجوء إلى صندوق النقد الدولي؛
- التعرف على اهمية برامج صندوق النقد الدولي خاصة في ظل تراجع اسعار النفط؛
- التعرف على اهمية مشاورات المادة الرابعة للكشف على الاختلالات ومعالجتها.
- تقديم توصيات ومقترحات فيها يتعلق بموضوع الدراسة؛

هيكل الدراسة:

نتعرض في هذه الدراسة المحاور التالية:

- ماهية الصندوق والتسهيلات التي يقدمها التي يقدمها ومشاورات المادة الرابعة؛
- طبيعة الوصفات التي قدمها صندوق النقد الدولي بعد أزمة نهاية ثمانينات القرن الماضي؛
- دور مشاورات المادة الرابعة لصندوق النقد الدولي بعد أزمة 2014.

مبحث 1 / لمحة عامة عن صندوق النقد الدولي والتسهيلات الائتمانية

1- لمحة عامة عن صندوق النقد الدولي

- **التعريف:** هو وكالة متخصصة من الوكالات منظومة الأمم المتحدة انشئ بموجب اتفاقية بروتن وودز عام 1944 للعمل على تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي.

يقع مركز الصندوق في واشنطن العاصمة ويديره أعضائه الذين يمثلونه 189 بلد.

- **الأهداف:** طبقا للمادة الأولى من اتفاقية تأسيسه تشمل ما يلي:

-تشجيع التعاون الدولي في الميدان النقدي.

-تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.

-العمل على تحقيق الاستقرار في أسعار الصرف والمحافظة على ترتيبات صرف منتظمة بين الدول الأعضاء.

-المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعددة الأطراف.

- **الأدوار**: يضطلع الصندوق بثلاثة أدوار رئيسية:

– الرقابة الاقتصادية: يتابع السياسات الاقتصادية والمالية في دول الأعضاء والتي تطبق على المستوى القطري للبلدان والدولي.

يلقي الضوء على المخاطر المحتملة التي تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات اللازمة على السياسات.

– الرقابة: يقدم قرض لبلدان الأعضاء التي تعاني من مشكلات فعلية في ميزان مرفوعاتها لمساعدتها تثبيت قيم عملاتها واعادة احتياطاتها.

– تنمية القدرات:

-تحديث سياسات دول الأعضاء ومؤسساتها الاقتصادية.

-تدريب موظفيها.

-تعزيز الاقتصاد وتوفير فرص العمل.

- **وظائف الصندوق**

– الوظيفة التنظيمية: وتعني سن القوانين والأنظمة لتحقيق الأهداف المذكورة سابقا.

– الوظيفة المالية: وتتم من خلال إدارة القروض قصيرة الاجل المتاحة لدول الأعضاء التي تعاني من حالات عجز في موازين مدفعاتها في حدود ترتبط بقيمة حصتها.

– الوظيفة الاستشارية: تقديم المشورة الاقتصادية والمساعدات الفنية لدول الأعضاء المؤثرة بالهيمنة على قيم عمل الاقتصاد بحيث يشارك بشكل عميق في سياسات الاعضاء المؤثرة بالهيمنة على قيم عملتها. إضافة الى تقسيم الأداء الاقتصادي لكل عضو بما يعرف في لغة الصندوق بالرقابة[1]

- **التنظيم الهيكلي**: يتألف هيكل الصندوق مما يلي:

- مجلس المحافظين: ويأتي على راس هيكله التنظيمي والذي يتألف من محافظ ونائبه من كل بلد عضو وعادة ما يكونوا من وزارة المالية او محافظي البنوك المركزية.

- يجتمع مرة واحدة في السنة بهدف التشاور بشأن النظام النقدي العالمي وتساعده اللجنة المؤقتة ولجنة التنمية في عضويتها 24 من أعضاء مجلس المحافظين تجتمع عادة مرتين في السنة.
- المجلس التنفيذي: يشرف على إدارة اعمال الصندوق اليومية ويضم 24 عضوا يمثلون كل أعضاء الصندوق ويتلقى الارشادات من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ويدعم من خبراء الصندوق.
- المدير العام: هو رئيس الموظفين ورئيس المجلس التنفيذي يعاونه في أداء وظيفته أربعة (04) نواب.

- **موارد الصندوق:**

-حصص بلدان الأعضاء (الاكتتاب) المصدر الرئيسي وتبلغ موارده 477 وحدة سحب خاصة حوالي 668 مليار دولار

- الاقتراض (الاتفاقيات الجديدة للاقتراض)

- **حقوق السحب الخاصة:**

حقوق السحب الخاصة هو أصل احتياطي الدولي تم انشاؤه سنة 1969 لخلق نوع جديد من السيولة الدولية الإضافية تكملة للدولار بهدف سد النقص في الاحتياطيات الرسمية خاصة الذهب والدولار ويصل مجموع المخططات الى نحو 204 مليار وحدة سحب خاصة (حوالي 206 مليار دولار) كما يجوز لبلدان الأعضاء مبادلة حقوق السحب الخاصة فيما بينها بعملات أخرى.

2- التسهيلات الائتمانية

- **اتفاقات الاستعداد الائتماني:** وتمثل هذه الاتفاقيات جوهر سياسات الاقتراض في الصندوق ويعتبر هذا الأخير بمثابة تأكيد للعضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين و على مدى فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا في العادة، لمعالجة ما يواجهه من مشكلات قصيرة الأجل في ميزان المدفوعات.
- **تسهيل الصندوق الممدد:** طبقا لتسهيل الصندوق الممدد يستطيع البلد العضو السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 3 أشهر إلى 4 سنوات في العادة

لمساعدته على معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية التي تتسبب في إيجاد مواطن ضعف خطيرة في ميزان مدفوعاته.

- **تسهيل النمو والحد من الفقر**: وهو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات.

- **تسهيل الاحتياطي التكميلي**: وهو تسهيل يوفر تمويلا إضافيا قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة لفقدان ثقة السوق بشكل مفاجئ، ويتضمن سعر الفائدة على القروض بموجب هذا التسهيل رسما إضافيا يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق[2].

- **خطوط الائتمان الطارئ**: وهي خطوط دفاعية وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد على أساس قصير الأجل عندما تواجه بفقدان ثقة الأسواق على نحو مفاجئ ومثير للإضطراب بسبب امتداد عدوى المصاعب الآتية من بلدان أخرى.

- **مساعدات الطوارئ**: وهو مخصص لمساعدة البلدان التي تواجه مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي لا يمكن التنبؤ بها وقد تم تطوير هذا النوع المساعدة في العام 1995 لتغطية مواقف معينة تكون البلدان الأعضاء قد خرجت فيها لتوها من صراعات مسلحة أفضت إلى ضعف مفاجئ في قدراتها[3].

- **التسهيلات النفطية** : بعد حرب تشرين التحريرية عام 1973 استطاعت مجموعة دول الأوبيك في رفع أسعار النفط العالمية بمعدل أربعة أضعاف ولأول مرة في تاريخ العلاقات الاقتصادية الدولية تستطيع مجموعة صغيرة من الدول النامية ان تتخذ قرارا منفردا يصحح علاقات التبادل الجائرة في السوق الرأس مالية العالمية فينتهي عصر الرخص الشديد لمواد الطاقة والواقع إن ارتفاع أسعار النفط أدى إلى زيادة كلفة الطاقة في مجموعة الدول التي تعتمد الى حد كبير على النفط المستورد – اليابان ،دول أوربا الغربية – وحققت دول المصدرة للنفط فوائض مالية كبيرة في موازين المدفوعات لم تستطع خطط التوسع الاستثماري والاستهلاكي في تلك الدول استيعابها وهنا سارعت أجهزت ومؤسسات النقد الدولية " صندوق النقد الدولي و البنك الدولي " إلى إعادة تدوير هذه الأموال إليها حيث اتجه الشطر الأعظم من تلك الفوائض للاستثمار في السندات

التي طرحتها هذه المنظمات وقام صندوق النقد الدولي بابتكار تسهيل جديد هو التسهيلات النفطية لمساعدة دول الأعضاء التي تعرضت موازين مدفوعاتها للعجز بسبب ارتفاع أسعار النفط المستورد وكان مصدر تمويل هذه التسهيلات من الأموال التي اقترضها الصندوق من دول الاوبيك وحسب فلسفة الصندوق فان هذه التسهيلات قدمت لمواجهة ارتفاع طارئ في أسعار أهم سلعة تستوردها الدول غير النفطية لمساعدتها على ترتيب أمورها وليس لمساعدتها على تحمل جزء من قيمة الواردات النفطية على نحو مستمر لذلك انتهى العمل بها عام 1976.

المبحث الثاني: برامج صندوق النقد الدولي

مباشرة بعد الاستقلال انضمت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي بتاريخ 1963/09/26 حيث قدرت آنذاك حصتها بـ 623.1 مليون وحدة سحب خاصة لترتفع في أوت 1994 إلى 941.4 مليون وحدة سحب خاصة وقدر صوتها في ذلك الوقت بـ 9393 صوت، ويمثل الجزائر في الصندوق محافظ بنك الجزائر وذلك في مجلس المحافظين الذي ينعقد سنويا. وقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي في هذه الفترة للحصول على قروض خاصة مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وذلك وفق شروط يضعها الصندوق في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي.

1- اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي

نظرا للظروف التي مر بها الاقتصاد الجزائري في أواخر الثمانينات وعجزه عن توفير السيولة اللازمة لدفع أعباء الدين الخارجي، حيث استمر التزايد الخطير لمعدلات خدمة الدين إلى أصبحت تلتهم أكثر من 80% من حصيلة الصادرات في أواخر الثمانينات وكذا تطورت خدمة الديون من 0.3 مليار دولار سنة 1970 إلى 9.05 مليار دولار سنة 1993 مما تطلب لجو الجزائر لصندوق النقد الدولي[4].

توجهت الجزائر بعد اعتماد خطاب النوايا مع صندوق النقد الدولي في عام 1994 إلى نادي باريس واجتمعت مع ممثلي الصندوق والمجموعة الاقتصادية الأوربية وممثلين عن بعض بنوك التنمية الجهوية المعنية واتفق ممثلو الدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا للإصلاحات المهمة التي تعهدت الجزائر باتخاذها وتمثل الديون القابلة لإعادة الجدولة لدى نادي باريس الديون العمومية

المتوسطة وطويلة الأجل والمنصوص من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات والمؤسسات الدولية.

وكذلك بعد موافقة صندوق النقد الدولي على برنامج القرض الموسع، أبرمت الجزائر في جويلية 1995 اتفاق ثاني لإعادة جدولة ديونها مع نادي باريس ومست إعادة أقساط الدين والفوائد المستحقة خلال الفترة الممتدة من 1 جوان 1995 إلى ماي 1996. وتقدر الديون العمومية التي أعيد جدلتها خلال 1994-1995 مع نادي باريس بأكثر من 13 مليار دولار[5].

أ- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989

لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على الأقساط المرتفعة في إطار برنامج التثبيت في 30 ماي 1989، وبالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، وقد استخدم المبلغ كليا كشريحة واحدة في 30 ماي 1989 [6].

كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بمبلغ 315.2 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، نظرا لانخفاض أسعار البترول سنة 1988، وارتفاع أسعار الحبوب في الأسواق العالمية.

كان محتوى الاتفاق (اتفاق التثبيت) يشترط على الجزائر مقابل تقديم الدعم ما يلي[7]:

- إتباع سياسة نقدية أكثر حذرا وتقيدا؛
- تقليص العجز الميزاني؛
- تعديل سعر الصرف؛
- إزالة التنظيم الإداري للأسعار.

وتنفيذا للاتفاق عمدت الجزائر إلى إصدار القانون 89-12، والمتعلق بالأسعار وذلك شهرين فقط بعد التوقيع على الاتفاق. كما تم إصدار القانون 90-10 والمتعلق بالقرض والنقد، لإحداث تحولات في الجهاز المصرفي. أيضا قيام السلطات العمومية بعملية التطهير المالي لمؤسسات القطاع العام، هاته الأخيرة، تهدف حسب خبراء الصندوق إلى توفير ميكانيزمات داخلية للمؤسسات للانتقال نحو اقتصاد السوق. لكن استمرار تدهور الاحتياطي من العملة الصعبة سنة 1990 إلى 725 مليون دولار واستمرار عجز ميزان المدفوعات للسنة نفسها بـ: 10 مليون دولار دفع بالجزائر إلى تطبيق أحد البنود الرئيسية في برنامج صندوق النقد الدولي، وهي عملية تخفيض العملة الوطنية.

تبعا لذلك عرفت قيمة الدينار خلال 3 أشهر بين نهاية 1990 ومارس 1991 تخفيضا قدره 70 % من بينها 52 % دون أن تعلن السلطات عنها رسميا، لينتقل سعر الصرف الدولار من 10.476 دج إلى 17.8دج .

ب– اتفاق الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991

تم الاتفاق على الاستعداد الائتماني الثاني بين صندوق النقد الدولي والجزائر بتاريخ 3 جوان 1991، حيث تم تحرير رسالة النية في 27 أفريل 1991[8] تم بموجب هذا الاتفاق تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة، مقسمة إلى أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة.

- الشريحة الأولى في جوان 1991؛
- الشريحة الثانية في سبتمبر 1991؛
- الشريحة الثالثة في ديسمبر 1991؛
- الشريحة الرابعة في مارس 1992.

ولقد سحبت الجزائر الثلاث أقساط الأولى إلا أن القسط الرابع لم يتم سحبه لعدم احترام الحكومة آنذاك لمحتوى الاتفاقية إذ تم توجيه هذا القرض إلى أغراض أخرى غير تلك التي تم الاتفاق عليها، إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الاجتماعي[9].

التقليص من حجم تدخل الدولة في الاقتصاد، وترقية النمو الاقتصادي، عن طريق تفعيل المؤسسات الاقتصادية العمومية منها والخاصة.

- تحرير التجارة الخارجية والداخلية، من خلال العمل على تحقيق قابلية لتحويل الدينار.
- ترشيد الاستهلاك والادخار، عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع، والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود. وكإجراءات عملية لجأت السلطات العمومية إلى:
- تحرير 40 % من الأسعار الداخلة في حساب مؤشر تكلفة الحياة، ولم يبقى بتاريخ التوقيع على الاتفاق سوى 50 سعرا يخضع لنظام السعر ذو الهامش المسقف و22 سعرا مدعما، وعليه أصبحت 85% من الأسعار تخضع للنظام الحر؛
- ابتدءً من 1 أكتوبر 1991، بدأ تقليص دعم مواد المحروقات والكهرباء؛

- تطهير المؤسسات العمومية تحت إشراف صناديق المساهمة حيث خصصت لها المبالغ المالية التالية[10]: 16.9 مليار دج سنة 1991. 42.50 مليار دج سنة 1992. 83.5 مليار دج سنة 1993.
- حق حيازة وتصرف المصدرين خارج قطاع المحروقات في إيراداتهم بالعملة الصعبة؛
- كما عملت السلطات المالية على تخفيض قيمة الدينار الجزائري للوصول إلى فارق قيمته 25 % بين سعر؛ الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي؛
- العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 يجعلها في حدود 41 مليار دج؛
- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11,5%، وكذا رفع المعدل المطبق على المكشوف من طرف البنوك إلى 20% بدل 15%، وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17%.

ج- برنامج الاستقرار الاقتصادي قصير المدى (أفريل 1994- مارس 1995)

هو برنامج اصلاحي بدء في أفريل 1994 بسبب تدهور للنفط سنة 1993 حيث انخفض سعر البرميل من 20 دولار في سنة 1993 الى 14.19 دولار سنة 1994، وتراكمت خدمة الدين الخارجي ومع مرور الزمن بدأت ملامح الازمة تظهر وبرزت معها عدة ضغوطات مالية وأخرى خارجية ولرفع هذه الضغوطات قامت السلطات بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي لإبرام البرنامج. تمت خلاله إعادة الجدولة سنة 1994 أعيدت فيها جدولة 400.4 مليون دولار على مدى 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع، وعليه فان خدمة الديون لم تستأنف إلا في شهر ماي 1998. بحيث يتم تسديد 52% من المبالغ المستحقة خلال 9 سنوات و 45% خلال الثلاث سنوات الأخيرة و تندرج أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في خطط متوسط المدى يهدف لاسترجاع النمو الاقتصادي[11].

وقد تضمن هذا البرنامج المشروط النقاط التالية:

- تخفيض سعر صرف الدينار في أفريل 1994 بنسبة 40.17% (1دولار =36دج)؛
- تحرير التجارة الخارجية عن طريق تسهيل نظام الدفع ونظام الصرف؛
- الضغط على عجز الموازنة إلى 0.3% من النتائج الخام خلال فترة البرنامج؛

- التقليص من الكتلة النقدية، وهذا شرط أساسي للتطور السليم والصحيح؛
- إعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات وذلك عن طريق تخفيض عبئ خدمة الديون[12]؛
- إدخال معدل فائدة 3.5% على القروض الموجهة للبنك المركزي الموجهة للحكومة؛
- إدخال احتياطي بنسبة 3% على الودائع البنكية بفوائد 11%؛
- قانون جديد للاستثمار يسمح بمشاركة الأجنبية في رأس مال البنوك المحلية؛
- خلق وكالة وطنية للاستثمار[13].

د- برنامج التصحيح الهيكلي (أفريل 1995- مارس1998)

جاء هذا البرنامج إثر نهاية البرنامج الأول مباشرة وهو نتيجة اتفاق للقرض التمويلي الموسع بمبلغ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة أي ما يعادل 127.8% من حصة الجزائر وكان البرنامج المشروط المسمى برنامج التعديل أو التصحيح الهيكلي من المفروض أن يعمل من خلال بنوده وإجراءاته على تكييف البنية الاقتصادية وفق توجه جديد تعمل الجزائر على إدخاله، ومن الإجراءات التي جاء بها هذا البرنامج ما يلي:

- مواصلة رفع الدعم عن الأسعار إلى غاية الوصول إلى التحرير الكامل لكل السلع والخدمات؛
- تحرير أسعار الفائدة ومنع استقلالية أكثر البنوك التجارية في تقيم القروض؛
- القضاء على عجز الميزانية وتنمية الادخار العمومي؛

ومن الإجراءات ذات الطابع الهيكلي ما يلي:

- فتح رأسمال الاجتماعي للمؤسسات العمومية للمستثمرين الأجانب والمحليين؛
- العمل على توزيع الصادرات من غير المحروقات؛
- إنشاء سوق مالي لتسهيل عمليات الخوصصة والحصول على مصادر جديدة لتمويل الاستثمارات؛
- إصلاح النظام المالي والمصرفي وتهيئة قطاع البنوك وإخضاعه لعملية إعادة الهيكلة والخوصصة مع تشجيع تأسيس البنوك الخاصة؛
- طلب الانضمام إلى الأنظمة العالمية للتجارة وبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي لرسم إطار الشراكة[14].

2- اثار التصحيح الهيكلي في الجزائر

يبرز في الواقع الاقتصادي الذي افرزه برنامج التصحيح الهيكلي من هذه الناحية أن هناك تحسنا واضحا في معظم المؤثرات الكلية ونبرزها كما يلي:

أ-بالنسبة للنمو الاقتصادي: كان الهدف الأساسي هو استعادة النمو على أسس متينة، فالاقتصاد الوطني وبعد فترة من الركود الاقتصادي الطويلة نسبيا قد حقق معدلات ايجابية ولو أنها متواضعة في بعض الأحيان. فقد كان النمو الاقتصادي سالبا أو ضعيفا جدا منذ بداية التسعينات، وبدأ يتحسن مع 1995 حيث قدر بـ3,9% بعدما كان 2,21- سنة 1993 و 0,90- سنة 1994 لينخفض من جديد إلى 1,1% سنة 1997 نتيجة انخفاض محسوس في المنتجات الزراعية بالخصوص، ليعود ويرتفع من جديد سنة 2003 بـ 7,2%. ورغم هذا إلا أن هذه المعدلات دون المستوى المطلوب خاصة في ظل الزيادة السكانية وفي نفس الوقت محدودية الطاقة الإنتاجية. الا ان معدلات النمو الاقتصادي هذه هي على مستوى الاقتصاد الكلي، أما إذا أخذناها على مستوى كل قطاع اقتصادي فالأمر مختلف، اذ إن الوضع في مجال الاقتصاد الحقيقي يختلف تماما لما عليه في المجال المالي والمحاسبي[15].

ب- بالنسبة لعجز الميزانية العامة: حيث سجلت هي الأخرى تحسنا مستمرا خلال فترة البرنامج وحتى بعد ذلك حيث انخفض العجز من 8.7% سنة 1993 إلى 4.4% سنة 1994 لتسجل فائضا بلغ 3%، 2.4%، 2.9% من الناتج الإجمالي خلال السنوات 1996، 1997، 1998 على التوالي حيث يرجع هذا الفائض إلى زيادة فعالية التحصيل الضريبي والانخفاض النسبي للنفقات العامة.

ج- بالنسبة للتضخم: لجأت الجزائر **إلى** تحرير أغلب أسعار السلع والخدمات، كما حررت عمليات التسويق والتوزيع، وعملت على تقليص دعم الأسعار. كما لجأت الحكومة إلى إحداث زيادات ملموسة في أسعار خدمات المرافق العامة للوصول بها إلى حدود التكلفة الفعلية.

كما عرفت أسعار السلع ذات الاستهلاك الواسع معدلات ارتفاع جد سريعة، ونتيجة لعملية تحرير الأسعار ألغت الحكومة الجزائرية الدعم على كل السلع تقريباكما رفعت أسعار الكهرباء والغاز، وهذا ما يفسر تصاعد معدل التضخم من سنة إلى أخرى.

لقد بلغ التضخم أعلى معدل له سنة 1992 بـ31.69%، وبعد الانخفاض سنة 1993 عاود الارتفاع خلال السنتين التاليتين، لتبدأ بعد ذلك عملية التحكم الفعلي في التضخم فبعد المعدل المرتفع سنة 1996، والمقدر بـ 18.96 % انخفض هذا المعدل الى 5.73 % سنة 1997، و5 % سنة 1998. هذه النتيجة كانت مبهرة بالخصوص سنة 1997[16].

د- بالنسبة للاحتياطات الدولية: لقد عرفت الاحتياطات تحسنا غير مسبوق وتحقيق فائض في الميزان التجاري الذي أثر بشكل ايجابي على ميزان المدفوعات بسبب ارتفاع أسعار المحروقات ذلك سمح للجزائر برفع احتياطاتها الدولية حيث انتقلت من 2.6 % مليار دولار سنة 1994 الى 4.52 مليار دولار سنة 1996 ثم لتبلغ الذروة سنة 1997 بـ 8 مليار دولار[17].

هـ- بالنسبة للتشغيل والبطالة: بعد أربع سنوات من تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي آلت الأوضاع الخاصة بالتشغيل إلى التدهور نتيجة غياب استثمارات جديدة ذات شأن سواء عمومية أو خاصة، إلى جانب الطرد المكثف للأجراء على إثر عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات.

فمنذ بداية تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي أخذت معدلات البطالة بالتزايد لدرجة توصف بانفجار الأزمة، فبين 1993 و1995 تزايد معدل البطالة بحوالي 5 نقاط مئوية وهذا راجع للتزايد الهام في القوى العاملة في فترة كانت تعرف فيها المؤسسات إعادة الهيكلة مع أسس اقتصاد وطني بديلة وجديدة، وقدر عدد العاطلين في ذلك الوقت بحوالي 2 مليون عاطل مقارنة بنصف مليون عاطل عام 1994، وتزايد المعدل عام 2000 إلى 29.5% ، أي ما يقدر بـ 2.6 مليون عاطل عن العمل وآخر معدل تم تسجيله هو 25.9% خلال 2002 شملت البطالة 2.4 مليون عاطل عن العمل[18].

المبحث 3 : مساهمة الصندوق في الرقابة والمساعدة التقنية (مشاورات المادة الرابعة)

1- الرقابة الاقتصادية:

من خلال متابعة السياسات الاقتصادية والمالية للبلدان الأعضاء بغرض تحقيق سلامتها المالية، يعمل الصندوق على تسليط الضوء على المخاطر التي يمكن أن تهدد الاستقرار ويقدم المشورة بشأن التعديلات الواجب اعتمادها على السياسات.

وتوجد نوعان من الرقابة المعهودة للصندوق النقد الدولي:

أ – الرقابة الثنائية: (ويطلق عليها مشاورات المادة الرابعة وتكون على شكل مشاورات) في صورة حوار بشأن السياسات مع مسؤولي الحكومة والبنك المركزي وأطراف أخرى (ممثلو الشركات والبرلمانيين والمجتمع المدني والنقابات)، ويقدم الخبراء تقريرا للمجلس التنفيذي لمناقشته في الظروف العادية، وتختتم بعدها المشاورات، ويعد موجزا للاجتماع ينقل الى سلطات البلد المعني.

– تعريف مشاورات المادة الرابعة: تنص المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي على إجراء مناقشات ثنائية مع البلدان الأعضاء تتم في العادة على أساس سنوي، ويقوم فريق من خبراء الصندوق بزيارة البلد العضو، وجمع المعلومات الاقتصادية والمالية اللازمة، وإجراء مناقشات مع المسؤولين الرسميين حول التطورات والسياسات الاقتصادية في هذا البلد. وبعد العودة إلى مقر الصندوق، يُعِد الخبراء تقريرا يشكل أساسا لمناقشات المجلس التنفيذي في هذا الخصوص.

وفي ختام المناقشات، يقوم مدير عام الصندوق، بصفته رئيس المجلس التنفيذي، بتقديم ملخص لآراء المديرين التنفيذيين ثم يُرسل هذا الملخص إلى السلطات في البلد العضو، ويمكن الاطلاع على شرح للعبارات الواصفة المستخدمة في تلخيص المناقشات على الموقع الإلكتروني التالي على شبكة الإنترنت.[19]

– عملية الانذار المبكر : بحسب تقرير الصندوق للعام 2017، تعتبر عملية الانذار المبكر عنصرا مهما في الجهود التي يبذلها الصندوق نحو تقييم المخاطر الاقتصادية ومخاطر المالية العامة والمخاطر الخارجية وتشكل هذه العملية جزءا من عمل الصندوق الرقابي وتجرى مرتين في السنة بالاتساق مع مطبوعتي الصندوق.

تقرير افاق الاقتصاد العالمي وتقرير الاستقرار المالي العالمي وتقرير الراصد المالي، وتتم متابعة تنفيذ توصيات عملية الانذار المبكر في سياق انشطة الرقابة الثنائية والعالمية.

ب – الرقابة متعددة الأطراف :

مراقبة الاتجاهات الاقتصادية العالمية والاقليمية وتحليل تداعيات سياسات البلدان الأعضاء على الاقتصاد العالمي.

وفي هذا السياق تنشر تقارير رئيسية معنية بالرقابة متعددة الأطراف مرتين خلال العام، وهي تقرير أفاق الاقتصاد العالمي.

2 – المساعدات التقنية التي يقدمها الصندوق[20]:

يقدم الصندوق مساعدات تقنية للدول الأعضاء لا تقل عن الموارد المالية، وهذا بطرق مختلفة كالتدريب في المقر الرئيسي، بعثات العاملين، وارسال العاملين في البنك والخبراء الخارجيين الى تلك البلدان كما يقدم جانب الأكبر من التدريب النظامي في واشنطن عن طريق معهد صندوق النقد الدولي، كما يوفر العديد من الادارات مساعدة لدول الأعضاء في القضايا التقنية التي تدخل في اختصاصاتها عن طريق زيارات العاملين والمهمات التي يكلف بها خبراء خارجيون.

كما يقدم الصندوق تقييما للتطورات العالمية المحتملة خلال تقرير الاقتصاد المالي العالمي، بالإضافة الى تطورات الموارد العامة من خلال تقرير الرصد المالي، كما جاء ذلك في تقرير الصندوق في نوفمبر 2016.

ج– تحليل مؤشرات الاداء الاقتصادي

تواصل انخفاض متوسط سعر البترول في 2016 بعد الانخفاض الحاد في 2015.

انخفاض الصادرات من المحروقات الى عجز في الحسابات الجارية الاجمالية لميزان المدفوعات بحوالي 26 مليار دولار تراجع طفيف مقارنة بسنة 2015 ادى بدوره امتصاص احتياطات الصرف لينتقل من 144،1 مليار دولار الى 114 مليار دولار والملاحظة على الرغم من سقوط احتياطات الصرف بهذا المستوى يبقى يوفر هامش تصدي للاحتياجات.

كما سجل تراجع في الارادات الضريبية من المحروقات ادى الى عجز الخزينة العمومية من اجمالي الناتج الداخلي مقابل 15.3 سنة 2015، كما تم تمويل هذا العجز من خلال صندوق ضبط الايرادات في حدود 85 مليون والذي بلغ حده الادنى ديسمبر 2016 الى 740 مليار دينار.

وبقي نمو الاقتصادي الاجمالي في تحسن نسبيا سنة 2016 (3.3% مقابل 3.7% 2015)

يرجع هذا التحسن نمو معدل نشاط النفط 7.7% مقابل 0.2 % سنة 2015

- **على الصعيد النقدي:** تراجعه السيولة البنكية بموازاة عجز رصيد المدفوعات كما اتجه بنك الجزائر نحو السياسة التوسعية واستخدم الادوات الكمية (السوق المفتوحة، تسهيل القرض، اعادة الخصم) الهدف منه ضمان تمويل النظام البنكي بعدما كانت السوق النقدية دون نشاط في ذلك الوقت.

ومن جهة اخرى قام بنك الجزائر بتعزيز تدابير الرقابة ومراقبة سيولة البنوك وبتسيير مخاطر القروض ومخاطر التركيز.

- **فيما يتعلق بالتضخم**: بلغ مؤشر الاسعار 64 مليون يرجع هذا الارتفاع اساسا الى النقائص في ضبط الاسواق إلا ان سعر الصرف بقي مستقرا نسبيا بعد سلسلة من التخفيضات تزامن الاستقرار للدينار الجزائري مع مباشرة السلطات الحكومية في تنفيذ مخطط التعزيز الميزاني الذي احتواه الفترة ما بين 2017 و 2019.
- **في مجال العمق المالي**: ارتفعت عدد الوكالات في الشبكة البنكية من 1557 سنة 2015 وكالة الى 1577 وكالة سنة 2016 إلا انه واضح هيمنة الشبكة العمومية الى حد بعيد لتمثيل 1151 وكالة.

كما قام البنك الجزائري بإعادة تمويل البنوك بمبلغ 433 مليار دينار نهاية 2016، بينما سجلت القروض الموجهة للاقتصاد نمو بواقع 9 % لتصل 7916 مليار دينار.

كما عزز راس مال البنوك وانتقل من 300 مليار دينار جزائري الى 500 مليار دينار جزائري، بالإضافة الى تعزيز مستوى الاحتياطات والمؤونات لتغطية المخاطر.

د- توصيات صندوق النقد الدولي

لمواجهة صدمة أسعار النفط لابد من استجابة قوية لاستعادة الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعزيز النمو المستدام وخلق فرص العمل، وتصحيح الاختلالات الخارجية وتعزيز العدالة بين الأجيال. فمن الضروري أن تعمل الحكومة على تدعيم النظام المالي المستدام في المدى المتوسط. وهناك حاجة إلى إصلاحات هيكلية عميقة لتعويض أثر الاندماج المالي على النمو، وتحسين التوقعات على المدى المتوسط. وتنويع الاقتصاد لتحقيق نمو أعلى من خلال تقليل اعتمادها على النفط. هذه الجهود سوف تساعد على تحقيق المواءمة بين سياسات سعر الصرف والسياسات النقدية والمالية، حيث يجب أن تكون مصحوبة بمزيد من المرونة في سعر الصرف، وسياسة نقدية مدروسة بعناية لمنع التضخم، وسياسات للتخفيف من المخاطر في النظام المصرفي.

فالجزائر لديها القدرة على التكيف مع صدمة أسعار النفط. ويجب أن نغتنم هذه الفرصة بسرعة لتجنب المخاطر في المستقبل.

والجدول التالي الصادر عن صندوق النقد الدولي يبين المؤشرات الاقتصادية الكلية للجزائر خلال

الفترة: 2013-2017

بيان/ السنة	2013	2014	2015	2016	2017
الناتج					
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي (%)	2.8	3.8	3,9	3.4	2.9
نمو اجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير الهيدروكربوني (%)	7.1	5.6	5.5	3.7	3.1
التوظيف					
معدل البطالة (نهاية الفترة %)	9.8	10.6	11.2	-	-
الأسعار					
التضخم (متوسط %)	3.3	2.9	4.8	4.3	4.0
مالية الحكومة المركزية (من إجمالي الناتج المحلي%)					
مجموع الايرادات	35.8	33.4	30.1	26.8	28.0
منها، هيدروكربونية	22.1	19.7	14.1	10.2	11.2
مجموع النفقات	36.7	41.3	46.5	42.4	40.2
رصيد الموازنة الكلي (-عجز)	-0.9	-8.0	-16.4	-15.6	-12.2
إجمالي الدين الحكومي	7.7	8.0	9.0	15.4	25.4
النقود والائتمان					
النقود بمعناها الواسع (التغير %)	8.7	14.4	0.5	1.1	10.1
الائتمان المقدم للاقتصاد (التغير %)	19.9	25.7	16.1	9.0	10.1
ميزان المدفوعات					
رصيد الحساب الجاري (من إجمالي الناتج المحلي %)	0.4	4.4	16.2	17.9	17.0
الاستثمار الاجنبي المباشر (من إجمالي الناتج المحلي %)	0.9	0.7	0.4	0.9	1.1
إجمالي الاحتياطيات (بما يعادل شهور الواردات) /1	32.3	33.5	29.8	22.1	18.9

الدين الخارجي (% من إجمالي الناتج المحلي)	1.6	1.7	1.8	2.8	4.9
سعر الصرف					
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (التغير %)	1.4 -	-2.1	-4.3	-1.6	-3.2

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي

الخاتمة

لجأت الجزائر كباقي الدول النامية الى صندوق النقد الدولي إثر الصدمات الخارجية المتمثلة في انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية والذي بدوره أدى الى تسجيل عجز في ميزان المدفوعات في الميزانية العامة.

وكان لصندوق النقد الدولي دورا في تذليل الاختلالات الاقتصاد الجزائري حيث عند صدمة النفط الأولى لسنة 1786 استفادت من التسهيلات الائتمانية وتمكنت من تحقيق المؤشرات الاقتصادية مقبولة وتمكنت من تسديد ديونها بعد البحبوحة المالية.

أما الصدمة الثانية لأسعار النفط لسنة 2014 ففرضت العودة للاستنجاد بالصندوق النقد الدولي إلا أن هذه المرة لم تسع الى التسهيلات المالية كما قامت بذلك خلال الأزمة الأولى، إلا أن صندوق النقد الدولي كان ناصحا ومرشدا ومدعما للإصلاحات الجديدة التي قامت بها السلطات الحكومية وتعافى الاقتصاد الجزائري بعدها خاصة بداية 2018.

النتائج:

– بقي الاقتصاد الجزائري تحت قبة صندوق النقد الدولي مادام بقيت ايرادات النفط.

– دعا الصندوق النقد الدولي السلطات الحكومية الى مواصلة الضبط المالي وتنفيذ اصلاحات هيكلية عميقة.

– لم تسعى الجزائر الى الاقتراب خلال ازمة النفط 2014 كما فعلت عند الازمة النفطية الاولى 1986 واعتمدت على قدراتها الذاتية بالمساعدة التقنية لصندوق النقد الدولي.

–تحسنت المؤشرات الاقتصادية وبدأ يتعافى الاقتصاد الجزائري من خلال تنفيذه لسياسات جديدة وتحسن ملحوظ لأسعار النفط.

التوصيات:

-المحافظة على الاستقرار باعتباره العنصر الاساسي لتامين الازدهار.

-العمل على الحماية الاجتماعية التي تعتبر الركن الاساسي في برنامج الاصلاح الاقتصادي.

- العمل على تنويع الاقتصاد للخروج من تبعية النفط

الهوامش

1- ياسر بحسون، **الاقتصاد النقدي**، منشورات جامعة دمشق، 2009، ص. 78.

2 - www.imf.org

3 - www.imf.org

4 - عاشور فلة، آثار برامج الإصلاح المالي لصندوق النقد الدولي على سوق العمل في الجزائر منذ 1994، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2005/2004، ص.61.

5 - ماجدة ملوخ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ضل الاصلاحات الراهنة، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة 2003/2002 ص.131.

6 - قدي عبد المجيد، فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية دراسة حالة النظام الضريبي في الجزائر في الفترة 1988-1995، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، أطروحة دكتوراه، 1995، ص.259 .

7 - الهادي خالدي، **المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي**، الجزائر، دار هومة، 1996، ص34 .

8- Ben Bitour Ahmed**, L'Algérie au troisième millénaire défis et potentialités**, Alger, Edition marinoor, 1998, p.78.

9 - كريم النشاشيبي وآخرون، **الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق**، صندوق النقد الدولي، 1998، واشنطن، ص. 22.

10- Ben Bitour Ahmed, op., cit., p.78.

11- كريم النشاشيبي وآخرون، مرجع سابق، ص.36.

12 - نجاة مشمس، فعالية السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم (دراسة حالة الجزائر 1986-2004)، مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2004، ص.173.

13- فلة عاشور، مرجع سابق، ص.76.

14 - كمال رزيق، عمار بو زعرور، التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، مداخلة في الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر، سطيف،2001.

15 - كمال رزيق، عمار بوزعرور، مرجع سابق.

16 – رفيق بودربالة، دور صندوق النقد الدولي في إدارة المديونية الخارجية دراسة حالة الجزائر 1970-1999، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2007/2006، ص.111.

17- كمال رزيق، عمار بوزعرور، مرجع سابق.

18 – مخلوفي عبد السلام، أزمة المديونية ولجوء الجزائر إلى صندوق النقد الدولي، المركز الجامعي، بشار، 2005، ص. 19.

19- تقرير صندوق النقد الدولي 2017

20- قادري عبد العزيز، صندوق النقد الدولي (الاليات والسياسات) هومه للنشر، 2005، ص125.